بنك الدوحة
DOHA BANK

سياسة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

بنك الدوحة
DOHA BANK

جدول المحتويات

1. المقدمة 3
2. الغرض 3
3. نطاق التطبيق 3
4. بيان السياسة 3
4.1 رؤية البنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية 4
4.2 أطر والتزامات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية 4
4.3 المواءمة مع المعايير والأطر العالمية 6
4.4 التدريب والتوعية 6
4.5 التقارير والإفصاحات 7
5. الأدوار والمسؤوليات 7

1. المقدمة

يُعد بنك الدوحة ش.م.ع.ق. («بنك الدوحة» أو «البنك» أو «نحن») أحد المؤسسات المالية الرائدة في دولة قطر، ويسترشد في أعماله باستراتيجيته الممتدة لخمس سنوات (3202–7202)، والتي تتمثل رؤيتها في: «أن يكون البنك المفضل في قطر، من خلال تحقيق عوائد متميزة للمساهمين وتقديم تجربة مصرفية استثنائية للعملاء.» وفي إطار هذه الاستراتيجية، اعتمد مجلس الإدارة في عام 3202 الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كمبدأ توجيهي ثامن، بما يعكس التزام البنك بتحقيق النمو المستدام وترسيخ ممارسات العمل المصرفي المسؤول. ويُسهم دمج ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في تمكين البنك من إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية بفعالية، وتعزيز علاقاته مع مختلف أصحاب المصلحة، وترسيخ أعلى معايير الحوكمة والنزاهة والأخلاقيات المهنية. ومن خلال دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن عملياتنا التشغيلية وممارساتنا التمويلية، نسعى إلى تعزيز سمعة البنك ومكانته المؤسسية، وزيادة ولاء العملاء، وتحسين إدارة المخاطر على المدى الطويل، وتعزيز قدرتنا على الوصول إلى مصادر التمويل ورأس المال.

2. الغرض

توضح هذه السياسة التزام بنك الدوحة الشامل بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتشكل وثيقة توجيهية لدعم وتنفيذ أجندة البنك في هذا المجال، بما يتماشى مع استراتيجيته طويلة الأجل وطموحاته في مجال الاستدامة. وتهدف هذه السياسة إلى دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن العمليات التشغيلية للبنك، والعمل على الحد من المخاطر الجوهرية المرتبطة بعوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمناخية. كما تمثل هذه السياسة إطارًا عامًا يحدد المبادئ والالتزامات الرئيسية ذات الصلة، على أن تتم معالجة المتطلبات الأكثر تفصيلاً، عند الاقتضاء، من خلال سياسات متخصصة، وتوجهات معتمدة، وإجراءات تشغيلية، وإرشادات تنظيمية تغطي مجالات تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ممارسات الأعمال الأخلاقية، وإدارة رأس المال البشري، والمشاركة المجتمعية، وإدارة المخاطر المناخية، بما يعزز التزام البنك بمبادئ الاستدامة.

3. نطاق التطبيق

تنطبق هذه السياسة على بنك الدوحة ش.م.ع.ق.، بما يشمل عملياته داخل دولة قطر وجميع فروعه الدولية. كما تحدد هذه السياسة المتطلبات العامة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على مستوى المجموعة، مع التزام الكيانات الدولية التابعة للبنك بمواءمة ممارساتها من خلال أطر الحوكمة الداخلية المناسبة، وبما يضمن الامتثال لكافة القوانين واللوائح والمعايير المحلية ذات الصلة والمعمول بها.

4. بيان السياسة

تستند سياسة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية إلى إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المعتمد لدى البنك، والذي يشمل الرؤية، وهيكل الحوكمة، وآليات إشراك أصحاب المصلحة، وتقييم الموضوعات الجوهرية، إلى جانب الأهداف والالتزامات المحددة ذات الصلة. وانطلاقًا من حرص البنك على التركيز على القضايا الأكثر أهمية بالنسبة لأصحاب المصلحة، فقد تم تحديد 61 موضوعًا جوهريًا، مع الالتزام بدمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمخاطر المرتبطة بالمناخ ضمن الاستراتيجية والعمليات وممارسات إدارة المخاطر، بما يدعم تحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

4.1 رؤية البنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

تتمثل رؤيتنا في: «تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة من خلال ممارسات العمل المصرفي المسؤول.»

4.2 أطر والتزامات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

يرتكز إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على خمسة محاور رئيسية، تتمثل في: استعادة التوازن البيئي، وتمكين الأفراد والمجتمعات، وتعزيز تجربة العملاء، وترسيخ الثقة، وتحقيق النمو المستدام. ويعالج كل محور مجموعة من المجالات الرئيسية ذات الأهمية الجوهرية لأعمال البنك وعملياته التشغيلية. وتعكس هذه المحاور مجتمعةً التزام البنك بإيجاد قيمة مستدامة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة، إلى جانب المساهمة في دعم التنمية المستدامة. وقد وضع البنك لكل محور من هذه المحاور مستهدفات داخلية محددة، تتم متابعتها وقياسها بصورة دورية.

على الصعيد البيئي

استعادة التوازن البيئي

- الإدارة البيئية: يلتزم البنك بالامتثال لكافة القوانين واللوائح البيئية ذات الصلة في مختلف الجهات القضائية التي يزاول أعماله ضمنها. كما يلتزم بالحد من بصمته البيئية من خلال تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة، وتحسين إدارة المياه والنفايات والورق، واعتماد معايير SASG في تصميم وتشغيل الفروع، إلى جانب متابعة الأداء على أساس سنوي مقارنةً بالمستهدفات المعتمدة.
- إدارة الانبعاثات وخفض البصمة الكربونية: يعمل البنك على وضع مستهدفات تهدف إلى الحد من انبعاثات الكربون وغازات الدفيئة المرتبطة بعملياته التشغيلية، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، بما في ذلك الطاقة والمياه والورق وإدارة النفايات، فضلاً عن الإفصاح عن انبعاثات النطاق الأول والنطاق الثاني والانبعاثات التشغيلية للنطاق الثالث.

على الصعيد الاجتماعي

تمكين الأفراد والمجتمعات

- تنمية رأس المال البشري: يولي البنك أولوية لتطوير المواهب، وتعزيز التنوع والشمول، ورفع نسبة التقطير، وضمان إتاحة فرص التدريب والمشاركة لجميع الموظفين. كما يلتزم البنك باحترام حقوق الإنسان وحمايتها في جميع عملياته، وضمان المعاملة العادلة والمتساوية لجميع الموظفين، وترسيخ مبدأ عدم التمييز في كافة أنشطته. ويلتزم البنك بقوانين العمل المعمول بها في جميع الدول والمناطق التي يزاول أعماله فيها. كما يحظر حظرًا صارمًا استخدام عمالة الأطفال أو العمل القسري في جميع عملياته، ويتوقع الالتزام بالمعايير ذاتها ضمن سلسلة التوريد الخاصة به.
- الأثر المجتمعي: ينفذ البنك برامج استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للشركات ومبادرات تطوعية للموظفين، بما يسهم في إحداث أثر إيجابي في القطاعات والشرائح المجتمعية التي يخدمها.

تعزيز تجربة العملاء

- تجربة العملاء ورضاهم: يحرص البنك على تعزيز رضا العملاء من خلال تدريب الموظفين على تقديم الإرشادات الدقيقة والملائمة، وتمكين العملاء من اتخاذ قرارات مدروسة. كما يتم إجراء استطلاعات دورية ووضع خطط عمل لمعالجة الملاحظات الواردة، بما يضمن التحسين المستمر لتجربة العملاء.
- الشمول المالي: يلتزم البنك بدعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمشروعات متناهية الصغر، ورواد الأعمال، من خلال تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل، إلى جانب رفع مستوى الوعي والثقافة المالية وتعزيز الشمول المالي بين عملاء الخدمات المصرفية للأفراد.
- خصوصية البيانات وأمن المعلومات: يضمن البنك الامتثال الكامل للوائح ومتطلبات أمن البيانات والخصوصية من خلال أطر حوكمة قوية، وعمليات تدقيق دورية، وشهادات واعتمادات متخصصة، وبرامج تدريب مستمرة للموظفين. كما يلتزم بحماية معلومات العملاء وصون الحق في الخصوصية وفقًا لكافة القوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة بحماية البيانات والخصوصية.

على صعيد الحوكمة المؤسسية

ترسيخ الثقة

- الأخلاقيات والامتثال: يلتزم البنك بترسيخ أعلى معايير الأخلاقيات والنزاهة، وضمان الامتثال الكامل لكافة القوانين واللوائح والتعليمات ذات الصلة والمعمول بها.
- مكافحة الجرائم المالية والفساد: ينتهج البنك سياسة عدم التسامح مطلقًا تجاه الرشوة والفساد، ويلتزم بتطبيق أعلى المعايير المهنية والأخلاقيات والنزاهة في جميع تعاملاته وعلاقاته التجارية، في كافة الدول والمناطق التي يزاول أعماله فيها.
- إدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمخاطر المناخية: يلتزم البنك بدمج المخاطر المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمناخ ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر لديه. ومن خلال سياسة وإطار إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، يدمج البنك إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية بصورة مباشرة ضمن عمليات الموافقة الائتمانية. كما يدمج البنك المخاطر المرتبطة بالمناخ ضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. ويتولى مجلس إدارة البنك الإشراف على دمج المخاطر المالية المرتبطة بالجوانب البيئية والاجتماعية والمناخية ضمن إطار إدارة المخاطر الشامل للبنك.
- الإدارة المستدامة لسلسلة التوريد: يعمل البنك على تعزيز ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية عبر سلسلة التوريد من خلال تطبيق مدونة سلوك للأطراف الثالثة، والتعاون مع الموردين لضمان مواءمة ممارساتهم مع المتطلبات والتوقعات البيئية والاجتماعية والمؤسسية المعتمدة لدى البنك.

تحقيق النمو المستدام

- التمويل المسؤول: يلتزم البنك بتمويل المشاريع الداعمة للتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. كما يعمل على تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة، ومواصلة تنمية محفظة التمويل المستدام

استنادًا إلى إطار التمويل المستدام المعتمد لديه، بما يسهم في دعم عملاء الشركات والأفراد في خفض انبعاثاتهم ومواجهة التغير المناخي. كما يسعى البنك إلى قياس والإفصاح عن الانبعاثات الممولة (انبعاثات النطاق الثالث) المرتبطة بالمحافظ التمويلية الأعلى كثافة من حيث الانبعاثات الكربونية.

4.3 المواءمة مع المعايير والأطر العالمية

يسترشد البنك في دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بكل من الأولويات الوطنية وأطر الاستدامة المعترف بها دوليًا. كما تستند هذه السياسة إلى الأطر والمعايير التالية وتدعم التوافق معها:

- أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 0302
- رؤية قطر الوطنية 0302
- المبادئ الإشرافية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الصادرة عن مصرف قطر المركزي للبنوك
- معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير
- المعياران 1S SRFI و2S SRFI الصادران عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، والمتضمنان متطلبات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ ومعايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة.

4.4 التدريب والتوعية

يلتزم البنك بترسيخ ثقافة الاستدامة والمسؤولية المؤسسية على مختلف المستويات التنظيمية. وتحقيقًا لذلك، يوفر برامج مستمرة للتدريب والتوعية في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لأعضاء مجلس الإدارة والموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. وتهدف هذه المبادرات إلى ضمان ترسيخ فهم واضح لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ودمجها ضمن العمليات اليومية، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية والمعايير والممارسات الرائدة الآخذة في التطور.

وتشمل مجالات التركيز الرئيسية ما يلي:

- تعزيز الوعي بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والأدوار والمسؤوليات المرتبطة بها، بما يدعم دمجها بفعالية ضمن العمليات التشغيلية وعمليات اتخاذ القرار.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بالمعرفة والمهارات اللازمة لفهم المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ والإشراف عليها، فضلًا عن الحوكمة الأخلاقية ومتطلبات الامتثال التنظيمي.
- ترسيخ ثقافة التعلم المستمر في مجالات المحافظة على البيئة، والمسؤولية الاجتماعية، وممارسات الأعمال المستدامة، بما يسهم في تعزيز الأداء العام للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

4.5 التقارير والإفصاحات

يلتزم البنك بالشفافية في الإفصاح عن أدائه في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ويقوم البنك بالإفصاح عن تقدمه وإنجازاته من خلال التقرير السنوي و/أو تقرير استدامة مستقل، يتم إعدادهما وفقًا لأفضل معايير إعداد التقارير والمتطلبات الرقابية المعمول بها في مختلف الجهات التي يزاول أعماله فيها. كما يحرص البنك، على أساس طوعي، على التفاعل مع وكالات ومؤشرات التصنيف العالمية المتخصصة في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما يعكس التزامه بالشفافية والمساءلة ويعزز ثقة أصحاب المصلحة.

5. الأدوار والمسؤوليات

تتولى إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي مسؤولية هذه السياسة ومراجعتها كل ثلاث سنوات، وذلك بالتنسيق مع اللجنة التنفيذية للإدارة، ولجنة سندات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ولجنة المخاطر، بما يضمن مواءمتها مع المتطلبات التنظيمية المتطورة والتزامات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ويقع الإشراف على كافة المخاطر المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمناخ على عاتق مجلس الإدارة، وذلك من خلال لجنة الالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

وعلى مستوى الإدارة التنفيذية، تتولى اللجنة التنفيذية للإدارة قيادة جهود الامتثال لمتطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ووضع الاستراتيجية وخطة التنفيذ ذات الصلة، وذلك بدعم من لجنة إدارة المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. كما تتولى لجنة سندات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الإشراف على إطار التمويل المستدام، وضمان الالتزام بكافة المتطلبات القانونية والتنظيمية المتعلقة بإصدار سندات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

ويعمل فريق استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كجهة تنسيقية بين الإدارة التنفيذية والوحدات التشغيلية، بما يضمن متابعة التقدم المحرز في جميع الموضوعات ذات الصلة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وقيادة أعمال التقارير والإفصاحات المرتبطة بها. وعلى مستوى الإدارات، تتولى مجموعة عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والتي تضم ممثلين من مختلف الإدارات والوظائف، مسؤولية التنفيذ اليومي لمبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وجمع البيانات، ومتابعة الأداء، وذلك تحت إشراف رئيس إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي.